التقرير السنوي 2023

بلادي: جزيرة الإنسانيّة
التّقرير السّنوي حول إنتهاكات حقوق النّساء والأطفال في
جمهورية مصر العربية في سنة 2023

بلادي : جزيرة الإنسانيّة - منظّمة حقوقيّة تدعم النّساء والأطفال في مصر منذ 2017
تعمل بلادي على تفكيك البنية المؤسسيّة للعنف والظّلم من خلال توثيق إنتهاكات النّظام المصريّ ضدّ الأطفال والنّساء والأقليّات وتوعية المجتمع الوطني والدّولي وأصحاب القرار بها. كما تقوم بالضّغط والمناصرة من أجل تعديل التّشريعات التي تقنّن الإنتهاكات مع مناشدة السّلطات لتفعيل القوانين المهجورة، والتي بتطبيقها يمكن حماية الحقوق والحريّات. توفّر بلادي سبل الحماية والدّعم القانوني والنّفسي للأطفال والنساء المصريّين/ات السّجناء/ات على خلفيّة قضايا سياسيّة.

الملخص التنفيذي

تصدر بلادي جزيرة الإنسانية يوم 25 يناير 2024 تقريرها السنوي لعرض حالة حقوق النساء والأطفال المسجونين/ات على ذمة قضايا سياسية والوضع العام للحقوق والحريات في جمهورية مصر العربية سنة 2023.
يعرض هذا التقرير الإحصائيات التي تم رصدها خلال سنة 2023 مرفقة بتحليل لأبرز الأحداث والإنتهاكات القانونية التي تمارس في حق المواطنين المصريين/ات.
لم تختلف سنة 2023 عمّا سبقها من حيث التضيّيق السّياسي وإحتجاز النّشطاء/ات وأيّ/ة مواطن/ة يحاول التّعبير عن رأيه/ها خارج السّرديّة السياسيّة للنّظام المصري الجاثم على الحياة السّياسيّة والفضاء العامّ.
يتناول التقرير السنوي أيضا أبرز المحطات السياسية في جمهورية مصر العربية والأوضاع التي تهمها إقليميا على رأسها تفجر الوضع في قطاع غزة نتيجة العدوان الهمجي الذي يتعرض له المدنيين/ات خاصة النساء والأطفال، كما عرفت نهاية السنة "الانتخابات الرئاسية" التي شابها العديد من التجاوزات سنتعرض لها تباعا في هذا التقرير وانتهت بفوز الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي.
عرض الجزء الأول من هذا التقرير إحصائيات حالات القبض على النساء والأطفال لعام 2023 وما تعرضوا/ن له من تهم وانتهاكات سواءا على مستوى الاحتجاز دون موجب قانوني وتوجيه التهم من قبل النيابة العمومية و نيابة أمن الدولة، كذلك على مستوى الانتهاكات القانونية كالإخفاء القسري والتدوير.
كما تعرض بلادي في الجزء الثاني من هذا التقرير إحصائيات الأحكام ذات الخلفية السياسية الصادرة تجاه النساء والأطفال لعام 2023 والتي شملت جهات إصدار الحكم، نوع الحكم، المحاكم المختصة والتضييقات القانونية التي يفرضها القانون المصري على النساء والأطفال الذين تعرضوا/ن لمحاكمات سياسية.
أما الجزء الأخير فقد تناول أهم القضايا احتجاز النساء والأطفال سنة 2023 وتقييم لعمل لجنة العفو الرئاسي.

مقدمة

تمر اليوم 13 سنة منذ تعالت أصوات المصريين/ات مطالبة بالانتقال الديمقراطية والعدالة الإجتماعية. إلاّ أنّ الشّعب المصري لم يجنِ سوى التضيّيق المتواصل على الحقوق والحريّات العامّة والخاصّة والقمع. وكمثلِ هذه العشريّة، لم تختلف سنة 2023 عمّا سبقها من حيث التضيّيق السّياسي وإحتجاز النّشطاء/ات وأيّ/ة مواطن/ة يحاول التّعبير عن رأيه/ها خارج السّرديّة السياسيّة للنّظام المصري الجاثم على الحياة السّياسيّة والفضاء العامّ.
مع تعدّد الحالات وتكرار نفس الممارسات، أصبح من المألوف الحديث عن أساليب القمع، ليكون مصير من تخوّل له/ها نفسه/ها معارضة النّظام واضحًا وجليًا، ينطلق من القبض وصولاً للإحتجاز وسط غيابٍ كليّ لشروط المحاكمة العادلة مع إنتهاك صارخ للحقوق الإنسانية للمحتجزين/ات وعدم الإكتراث بالقوانين الوطنيّة بما في ذلك دستور الدّولة المصريّة.
كما تميز الثلث الأخير من سنة 2023 بتصاعد النزاعات الإقليمية في المنطقة، وتفاقم معاناة الشعب الفلسطيني خاصة سكان قطاع غزة نتيجة الحصار الخانق منذ 2006، والقمع الذي تمارسه سلطة الإحتلال الجاثم على الدولة الفلسطينية طيلة 75 عاما والذي اقترن هذا العام بعمليات عسكرية راح ضحيتها 21 ألفا و672 مدني/ة حتى 30 ديسمبر 2023 حسب وزارة الصحة الفلسطينية، كما صرحت الأمم المتحدة أن 70٪ من الضحايا نساء وأطفال.
لم تكتفي السلطات المصرية بالمشاركة في الحصار بعدم تمرير أي مساعدات إنسانية أثناء المجزرة التي ترتكب في حق الشعب الفلسطيني الأعزل، بل شنت حملة قبض في صفوف المواطنين/ات المصريين/ات الذين تضامنوا مع سكان القطاع عبر مسيرات سلمية في كامل أنحاء البلاد.
أيضا، عرف الشهر الأخير من سنة 2023 "الانتخابات الرئاسية" التي شابها العديد من التجاوزات سنتعرض لها تباعا في هذا التقرير وانتهت بفوز الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي.
إذ فاز الرئيس السابق والحالي بعد إبعاد المنافس الجدي والوحيد "أحمد الطنطاوي" باستعمال الجهاز الأمني والقضائي في وقت تواجه فيه البلاد أسوأ أزمة اقتصادية على الإطلاق.
تعرض بلادي من خلال التقرير السنوي لسنة 2023 نظرة شاملة على وضع الحقوق والحريات في جمهورية مصر العربية من خلال نشر إحصائيات كمية ونوعية حول النساء والأطفال المقبوض عليهم/هن لأسباب سياسية، كما سيتم عرض المحاكمات السياسية والأحكام التي صدرت خلال هذا العام. كما يتعرض هذا التقرير للانتهاكات أثناء القبض والمحاكمة والعنف المسلط على الفئات المستهدفة.

النتائج

ا- إحصائيات حالات القبض على النساء والأطفال لعام 2023

1. توزيع حالات القبض وفقًا للفئات العمرية والنوع الاجتماعي

تتواصل حملات القبض على المواطنين/ات المصريين/ات بسبب آرائهم على غرار السنوات المنصرمة. ويعاني محتجزي/ات الرّأي من المحاكمات الجائرة والاحتجاز في ظروف سيّئة للغاية. رصدت بلادي خلال سنة 2023 قيام السلطات المصرية بالقبض على 114 سيدة وطفل.

توزعت حالات القبض حسب الفئات العمرية والنوع الإجتماعي كما هو مبين في الرسم البياني التالي :

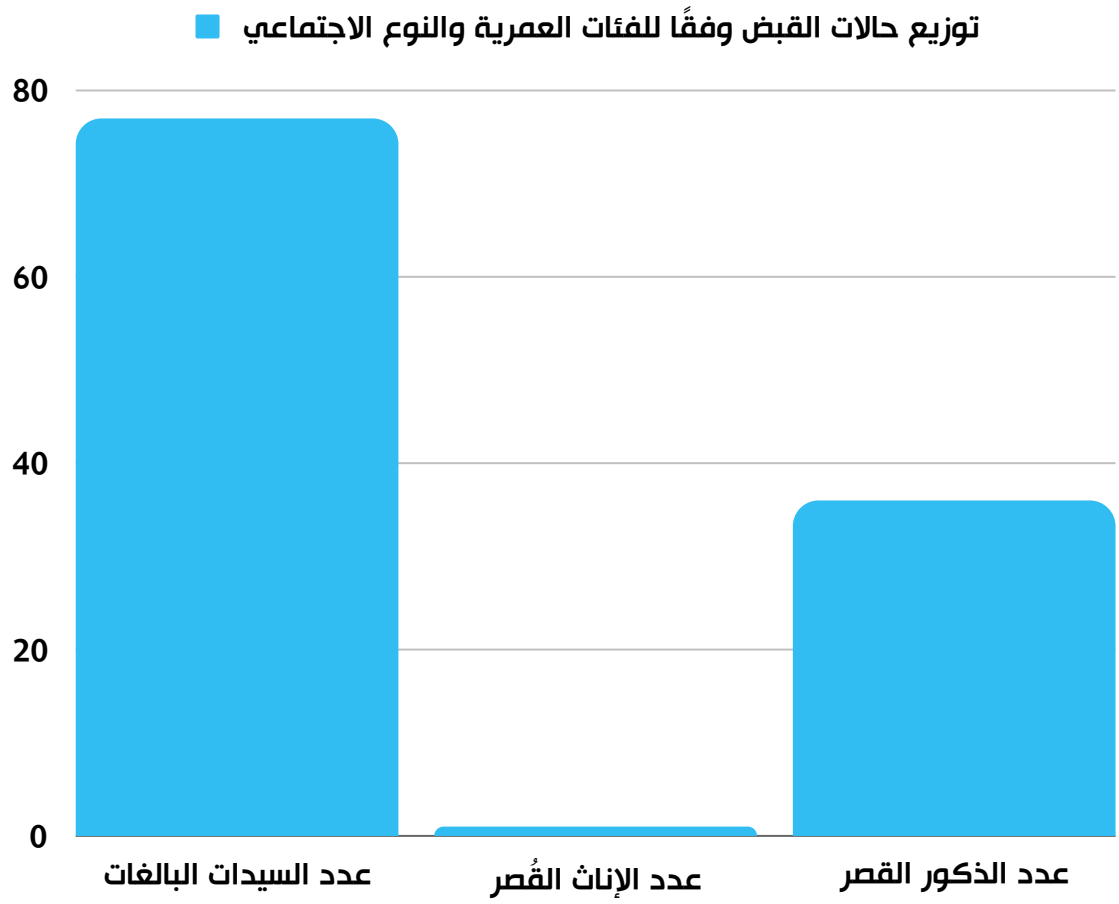

2. توزيع حالات القبض وفقًا لشهر القبض والنوع الاجتماعي والفئات العمرية

تصدر شهر يناير نسب القبض على النساء والأطفال ب19.6٪ (23/114) وذلك لإقترانه بالأزمات الإقتصادية وما يحمله قانون المالية سنويا من ارتفاع تكاليف الضرائب والمعيشة على المواطنين/ات المصريين كما تتمادى السلط الأمنية في قمع أي معارضة سياسية مهما كان شكلها نظرا لإرتباط هذا الشهر بذكرى ثورة 25 يناير 2011.

تعرض بلادي من خلال الرسم البياني نسب القبض على السيدات والأطفال حسب الشهور خلال سنة 2023:

الشهور	سيدات		أطفال ذكور	مجموع
	بالغة	قاصر		
يناير	12	0	11	23
فبراير	7	0	1	8
مارس	10	0	7	17
أبريل	5	0	4	9
مايو	10	0	1	11
يونيو	8	0	5	13
يوليو	3	0	1	4
أغسطس	11	1	1	13
سبتمبر	2	0	3	5
أكتوبر	4	0	1	5
نوفمبر	3	0	0	3
ديسمبر	1	0	1	2
غير معلوم/تدوير	1	0	0	1
مجموع	77	1	36	114

3. توزيع حالات القبض وفقًا للوضع القانوني والنوع الاجتماعي والفئات العمرية

واصلت السلط التنفيذية سنة 2023 في إعتماد الحبس الاحتياطي بشكل انتقامي في حق النساء والأطفال فقد سجلت بلادي حبس 78٪ (89/114) من النساء والأطفال المقبوض عليهم/هن احتياطيا دون إحالة على المحاكمة كما يوضح الرسم البياني التالي :

الوضع القانوني	سيدات		أطفال ذكور	الإجمالي
	بالغة	قاصر		
محبوس/ة احتياطي	56	0	29	85
محبوس/ة احتياطي بعد التدوير	3	0	1	4
محال/ة للمحاكمة	13	1	1	15
مخلي سبيله/ا	5	0	5	10
مجموع	77	1	36	114

4. توزيع حالات القبض وفقًا لسبب القبض والنوع الاجتماعي والفئات العمرية

منذ إعتلائها السلطة تستخدم السلطات الأمنية التهم الإرهابية في حق المعارضين/ات السياسيين/ات وقد تواصلت هذه السياسات طيلة 11 عاما وصولا إلى سنة 2023، حيث تم اتهام 81.57٪ (93/114) بتهم ذات طابع إرهابي.
يوضح الرسم البياني التالي التهم التي يواجهها النساء والأطفال المقبوض عليهم/هن خلال سنة 2023 :

الإتهامات	سيدات		أطفال ذكور	المجموع
	بالغة	قاصر		
تمويل إرهاب	19	1	4	24
انضمام لجماعة إرهابية	22	0	11	33
نشر الكتروني	36	0	0	36
احتجاج ميداني	0	0	8	8
حدث رياضي	0	0	13	13
المجموع	77	1	36	114

5. توزيع حالات القبض وفقًا للوظيفة والنوع الاجتماعي والفئات العمرية

الصفة	سيدات		أطفال ذكور	المجموع
	بالغة	قاصر		
تلميذ/ة	1	0	22	23
طالب/ة	4	0	0	4
متخرج/ة	1	0	0	1
قطاع حكومي	5	0	0	5
قطاع خاص وأعمال حرة	9	0	1	10
قطاعات تعليمية وهيئات تدريس	3	0	0	3
قطاعات مهنية ونقابية	2	0	0	2
مجتمع مدني	2	0	0	2
محامون/ات	2	0	0	2
حرفيون/ات وعاملون/ات باليومية	0	0	4	4
ربة منزل	14	1	0	15
متقاعدات	2	0	0	2
غير محدد	32	0	9	41
المجموع	77	1	36	114

6. العنف

من بين المقبوض عليهن رصدت بلادي تعرض 3 سيدات للعنف الجسدي بالضرب المبرح أوخلع الملابس أو الإجبار على السير دون حذاء، وافتراش الأرض أو الإجبار على الوقوف لفترات طويلة أثناء التحقيق إضافة إلى أساليب أخرى من سوء المعاملة والتّعذيب. بينما تعرضت 10 سيدات بينهن طفلة قاصرة للعنف المعنوي بالسّب، الشّتم، والإهانة.

7. توزيع حالات القبض وفقًا للانتهاكات القانونية

من العناصر الأساسية للاختفاء القسري، احتجاز الأشخاص في مكان مجهول، لمدد تتراوح بين أيام وشهور وأحيانا سنوات ويمكن أن لا يظهر المختفي/ة مجددا، مما يجردهم/هن من جميع حقوقهم القانونية في الاتصال بمحاميهم أو ذويهم، وهو ما يتنافى مع التشريعات المحلية، فضلًا عن الاتفاقيات الدولية.
عادة ما يتعرض المختفين/ات قسرًا لعددٍ من الانتهاكات بداية من فقدان التواصل مع العالم الخارجي داخل مقرات الاحتجاز الرسمية أو الغير رسمية، مما ييسر تعرضهم لشتى أنواع الانتهاكات، وعلى رأسها التعذيب البدني والنفسي.
رصدت بلادي تعرض 96.4٪ (110/114) من النساء والأطفال المقبوض عليهم/ن للإختفاء القسري خلال سنة 2023، فقد قامت السلطات الأمنية بإخفاء 74 سيدة و 36 طفل/ة.

8. التدوير

يعد التدوير ممارسة تهدد سيادة القانون، حيث يتم نقل المقبوض عليه/ا المُخلى سبيله/ا للقسم حيث يفترض خروجه/ا، لكن لا يتم تنفيذ القرار الصادر من الجهة القضائية، وذلك نتيجةً لإجراءٍ غير قانوني يُسمى بتأشيرة الأمن الوطني، وخلالها يتم اصطحاب المُخلى سبيله/ا لأحد مقرات الأمن الوطني للاستجواب، وعادة ما تنتهي بعرضه/ا مجددًا على نيابة أمن الدولة أو النيابة العامة بقضية جديدة.
رصدت بلادي تدوير 4 سيدات وطفل وحيد خلال سنة 2023.

II- إحصائيات الأحكام ذات الخلفية السياسية الصادرة تجاه النساء والأطفال لعام 2023

1. عدد النساء والأطفال الذين تعرضوا/ن للمحاكمات السياسية سنة 2023

لم تختلف سنة 2023 عن سابقاتها من السنوات حيث عرفت عديد المحاكمات السياسية، رصدت بلادي خلال العام الفارط تعرض/ت 15 سيدة و30 طفل للمحاكمة على أساس سياسي.

2. توزيع أعداد المحكوم عليهم/ن وفقًا لشهر الحكم والفئات العمرية والنوع الاجتماعي

الشهر	سيدات	أطفال	المجموع
يناير	1	30	31
مارس	8	0	8
يونيو	6	0	6
المجموع	15	30	45

3. توزيع أعداد المحكوم عليهم/ن وفقًا لدرجة الحكم والفئات العمرية والنوع الاجتماعي

درجة الحكم	سيدات	أطفال	المجموع
حكم أول درجة	15	28	43
حكم بعد إعادة إجراءات	0	1	1
حكم نهائي بعد النقض	0	1	1
المجموع	15	30	45

4. توزيع أعداد المحكوم عليهم/ن وفقًا لنوع المحكمة والفئات العمرية والنوع الاجتماعي

نوع المحكمة	سيدات	أطفال	المجموع
جنح	1	0	1
جنايات	14	29	43
نقض	0	1	1
المجموع	15	30	45

- **التهم الإرهابية هي السلاح الأبرز للسلطة الأمنية والسياسية ضد المواطنين/ات**

سجلت بلادي الإحالة المفرطة من قبل النيابة العامة ونيابة أمن الدولة للسيدات والأطفال على المحاكمات الجنائية فقد تمت إحالة 95.5٪ (43/45) على المحاكمة الجنائية في تعدي صارخ على قوانين الطفولة والدستور المصري.
من الملفت للانتباه أن سبب إحالة السواد الأعظم من السيدات والأطفال على محكمة الجنايات يعود لإعتماد السلط الأمنية المتمثلة في جهاز الأمن الوطني لتوجيه التهم الإرهابية في حق المقبوض عليهم/هن لأسباب سياسية، والتي تعد تحرياتها الدليل الأوحد في الكثير من الملفات المعروضة أمام نيابة أمن الدولة، وتجدر الإشارة أن هذه التحريات قرينة في حكم القانون وليست دليل قاطع للإدانة.

سجلت بلادي حضور التهم المتعلقة بالإرهاب (كالإنضمام وتمويل ومشاركة جماعة إرهابية في نشر أغراضها على وسائل التواصل الإجتماعي) في حق 95٪ (109/114) من المقبوض عليهم/هن خلال سنة 2023 كما عرضنا في الجزء السابق، لنستنتج أن هذه الأرقام التي تدعو للقلق حول وضعية المرأة والطفل في مصر تعكس اتهام المعارضين/ات والخصوم السياسيين/ات بالإرهاب بغض النظر عن مشروعية حقهم/هن في المطالبة الإحتجاج كمواطنين مصريين/ات.
تؤدي هذه السياسات إلى نتائج خطيرة أهمها خدمة الإرهاب الحقيقي عن طريق وصم الأطفال خاصة بالإرهاب مما يزيد من خطورة توجيههم/هن للتطرف كما تساهم في إفراغ قانون الإرهاب من محتواه بوصفه قانون استثنائي هدفه حماية المواطنين والدولة من الأخطار الإرهابية فيتحول لقانون فضفاض يساوي بين المواطن/ة الأعزل المطالب بحقوقه الطبيعية مع الجماعات المتطرفة التي تقوم بنشاطات عنيفة ضد الدولة والمواطنين/ات.

- **إجراءات المحاكمة الجنائية خرق صارخ لمبادئ المحاكمة العادلة**

يمكن إعتبار التنكيل بالنساء والأطفال وعموم المواطنين/ات المصريين/ات عن طريق تحويل الخلافات السياسية إلى المحاكم الجنائية (خاصة دوائر الإرهاب) وذلك أن قانون الإجراءات الجنائية المصري يسند للمحكمة الجنائية الاختصاص المنصوص عليه في المادة 216 "تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يُعدّ بمقتضى القانون جناية وفي الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنح المضرّة بأفراد الناس وغيرها من الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصها بها." كما تنص المادة 454 على : "تنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة.
وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون."[1]
من خلال هذا الفصل الإجرائي يمكن استنتاج أن قانون الإجراءات الجنائية يخالف الدستور المصري والمواثيق الدولة مخالفة صارخة وعلى رأسها الحق في المحاكمة العادلة.
يعرف الحق في المحاكمة العادلة ب"إمكانية مقاضاة الفرد بشأن الاتهام الجنائي الموجه إليه أمام **محكمة مستقلة محايدة منشأة بحكم القانون قبل اتهامه طبقا لإجراءات علنية يتاح له من خلالها الدفاع عن نفسه مع تمكينه من مراجعة الحكم الصادر ضده من قبل قضاء أعلى درجة من المحكمة التي حكمت عليه.**[2]
يقوم الحق في المحاكمة العادلة على مجموعة من المعايير كما هو مبين في مفهومه. فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل على هذه المعايير الأساسية والتي من بينها "حق التقاضي على درجتين". وهذا ما تؤكده "مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن" في المبدأ 3 : "لا يجوز تقييد أو انتقاص أي حق من حقوق الإنسان التي يتمتع بها الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، والتي تكون معترفا بها أو موجودة في أية دولة بموجب القانون أو الاتفاقيات أو اللوائح أو الأعراف، بحجة أن مجموعة المبادئ هذه لا تعترف بهذه الحقوق أو تعترف بها بدرجة أقل." [3]
أيضا
أيضا، نص الدستور المصري في المادة 96 :"المتهم بريئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه. وينظم القانون استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات. وتوفر الدولة الحماية للمجني عليهم والشهود والمتهمين والمبلغين عند الاقتضاء، وفقاً للقانون. [4] " كما تنص المادة 240 على أن "تكفل الدولة توفير الإمكانيات المادية والبشرية المتعلقة باستئناف الأحكام الصادرة فى الجنايات، وذلك خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وينظم القانون ذلك".
تضمن هذه المواد الدستورية المحاكمة القانونية العادلة وتترك للقانون تنظيم استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات. يمكن اعتبار أن الدستور يضمن في التقاضي على درجتين في الدعاوى المدنية و جرائم الدرجة الأقل (مخالفة/جنحة) بينما يترك للقانون التنظيم في الجنايات وهذا ما يفتح الباب أمام التضييق في حق التقاضي على درجتين خلال عشر سنوات اللاحقة لإصدار الدستور حتى يدخل تطبيق المادة 240 حيز التنفيذ في السنة الموالية لهذا التقرير أي 17 يناير 2024.
في النهاية، تعتبر بلادي أن السلطات المصرية تنتهج محاكمة الأشخاص سياسيا بتهم جنائية نتيجة ضعف المؤسسات الرقابية الضامنة لحقوق الإنسان وكذلك لسيطرة السلطات الأمنية على السلطة القضائية العدلية والدستورية.

---

1 قانون الإجراءات الجنائية رقم 150 لسنة 1950

2 عبد الرزاق عمر فخري الحديثي، حق المتهم في محاكمة عادلة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سنة 2005، الصفحة 85

3 مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، المبدأ 3

4 الدستور المصري المعدل 2019

5. توزيع أعداد المحكوم عليهم/ن وفقًا لنوع الحكم والفئات العمرية والنوع الاجتماعي

أدانت المحاكم المصرية 86.6٪ (39/45) من الأطفال والسيدات المحالين/ات للمحاكمة على أساس سياسي سنة 2023 كما يبين الرسم البياني التالي :

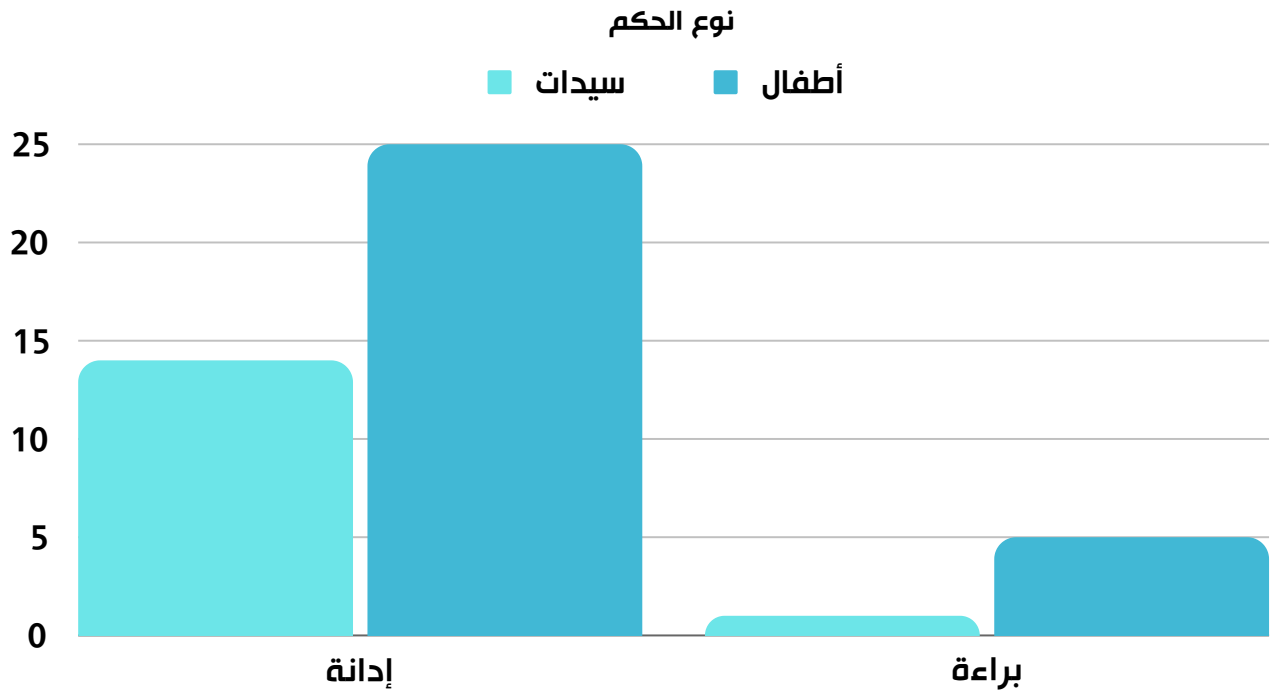

6. توزيع أعداد المحكوم عليهم/ن وفقًا لمدة الحكم والفئات العمرية والنوع الاجتماعي

على منوال سابقاتها من السنوات تميزت سنة 2023 بإصدار المحاكم لأحكام السجنية في حق النساء والأطفال المحالين للمحاكمة على أساس سياسي.

سجلت بلادي الحكم على 5 سيدات و 9 أطفال بمدة سجن بين 10 و 15 عاما والحكم على 3 سيدات بالسجن المؤبد كما يبين الرسم البياني التالي :

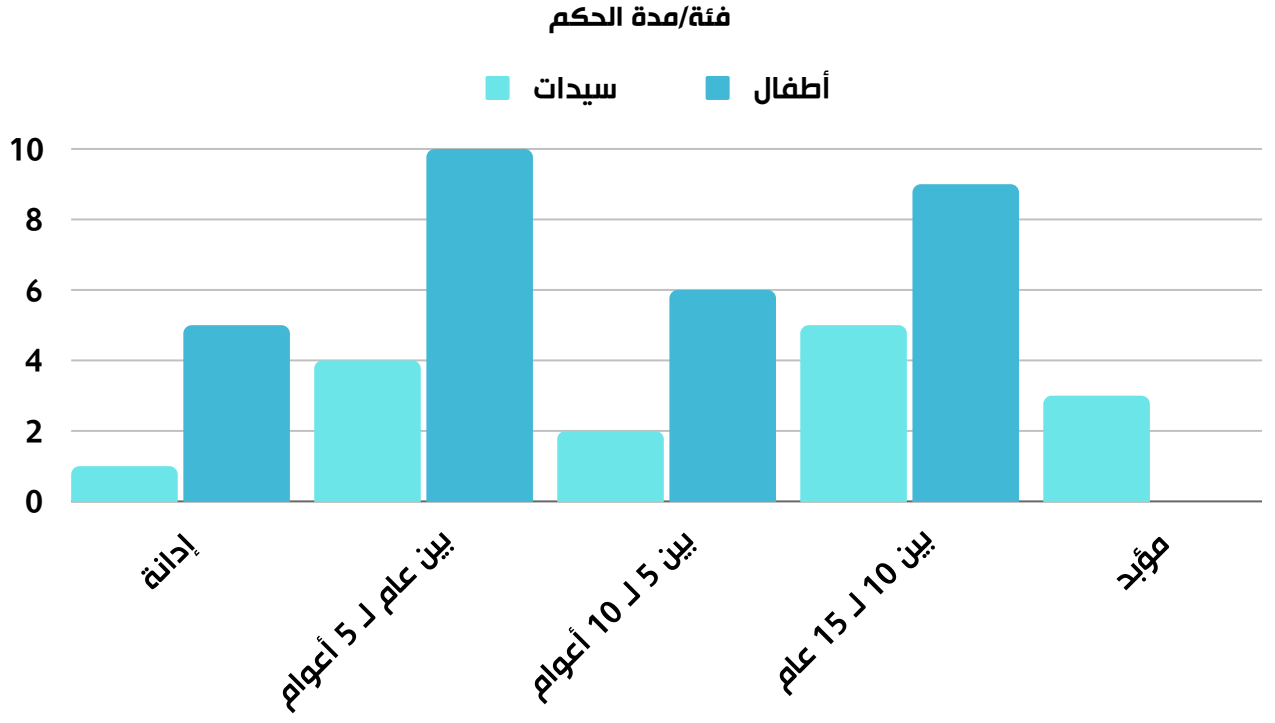

III- أهم القضايا احتجاز النساء والأطفال سنة 2023

- **قضية رقم 2333 لسنة 2023 المعروفة إعلامياً بـ"قضية المدرسين"**

في 17 أكتوبر 2023، قامت نيابة أمن الدولة العليا بالتحقيق مع 14 شخصاً من بينهم/هن 3 سيدات من العاملين/ات بالتدريس، ثم حبسهم/هن احتياطياً على ذمّة القضية رقم 2333 لسنة 2023 بتهم الانضمام لجماعة إرهابية والاشتراك في تجمهر.

أُلقي القبض على المدرسين/ات أثناء اعتصامهم/هن أمام مقر وزارة التّربية والتعليم في العاصمة الإدارية الجديدة، عقب تنظيمهم/هن وقفة احتجاجية اعتراضاً على قيام وزارة التربية والتعليم باستبعاد نحو 14 ألفاً من المعلمين/ات في المسابقة التي أقامتها الدّولة لتعيين 30 ألف معلم/ة نظراً لزيادة نسبة العجز في أعداد المعلمين/ات والتي أوضحها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بنسبة تتراوح ما بين 25 إلى 30 ألف معلم سنوياً نظراً لإحالة العديد منهم/هن على التقاعد وعدم تعويضهم/هن بالخريجين الجدد.

الجدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم قد أصدرت بياناً إبان القبض على المدرسين/ات قالت فيه أن إجراءات المسابقة قد تمّت وفقاً لتوجّهات الدولة بتحديد آليات اختيار المعلمين/ات الجدد، تضمنتها اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون التعليم، والتي شملت تدريبات تربوية ولياقة بدنية وذهنية أخضع على إثرها المتقدمين/ات للاختبارات بالكلية الحربية وأن المذكورين/ات قد تم استبعادهم/هن بسبب الوزن الزائد أو الحمل!

بالعودة إلى الفقرة الأخيرة من المادة 5 من قرار مجلس الوزراء رقم 2297 لسنة 2022 نجدها تنص على : "لا يجوز التعاقد إلا بعد اجتياز التدريبات التي يحددها وزير التربية والتعليم والتعليم الفني ووفقا لنموذج العقد المرافق دون غيره."

نلاحظ من خلال هذه المادة ضبابية التدريبات التي يخضع لها المترشحين/ات لتولي وظيفة التدريس، والتي يجب أن تكون محددة مسبقا وذات صلة مباشرة بموضوع الوظيفة لتحقيق مبادئ العدل والمساواة في المسابقات. أيضا يجب الخضوع للإختبارات بالمؤسسة المنظمة للمسابقة تحت إشراف لجنة مستقلة تجنبا للمحسوبية والمحاباة على أساس سياسي أو ديني أو جنسي.

استنادا على كل ما سبق نجد أن إشراف الكلية الحربية على جزء من اختبارات المسابقة مخالف تماما لمبادئ المسابقات العمومية بل يتعدى ذلك إلى وصفه اداة سياسية لفرز المواطنين على أساس انتماءات وولاءات سياسية بعيدة كل البعد عن موضوع المسابقة، كما يمكن القول أن الجيش المصري بات مسؤولاً عن تدريب واختبار كل المتقدمين للوظائف العامة في الجهاز الإداري، وإخضاعهم لدورات حول "مقتضيات الأمن القومي" ضمانا لعدم تسرب أي معارضين لها في جهاز الدولة الإداري.[5]

كما أن الإقصاء بسبب حمل السيدات المترشحات هو دليل كاف على أن السياسات العامة الحكومية لتمكين المرأة على غرار "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030" و "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" و "رؤية مصر 2030 لتحقيق التنمية المستدامة" و تحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة. مجرد شعارات سياسية رنانة لا تجد أي تطبيق على أرض الواقع، وأن الحاكم الوحيد والمسؤول على رسم السياسات العامة "القمعية" هو جهاز القوات المسلحة المصري.

- **قضايا نصرة فلسطين**

في 9 أكتوبر 2023 أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي الحصار الشامل على غزة قائلا "إننا نفرض حصاراً كاملاً على غزة .. لا كهرباء ولا طعام ولا ماء ولا غاز .. كل شيء مغلق" متوجا بذلك تواصل قتل وتجويع قطاع مساحته 365 كيلومتر مربع يسكنه حوالي 2 مليون نسمة بينهم/ن مليون و170 ألفا من النساء و 47٪ من مجموع السكان أطفال حسب جهاز الاحصاء الفلسطيني وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

رافق الحصار الكلي على غزة عمليات عسكرية من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي تميزت بالقصف العشوائي على المدنيين وخاصة النساء والأطفال، كما تخللت هذه العملية العسكرية جرائم ابادة جماعية في حق الشعب الفلسطيني وجرائم حرب حسب القانون الدولي الإنساني على غرار قصف المستشفيات والمناطق الآمنة.

---

5 العربي الجديد، حبس 14 معلماً مصرياً بتهمة "الانضمام لجماعة إرهابية"

عبر النظام المصري عن رفضه التصعيد في المنطقة وعن قيامه بمجهودات دبلوماسية لوقف إطلاق النار، إلا أنه إلتزم بالحصار الكلي الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي على غزة وإلتزم بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي في علاقة بإدخال مساعدات انسانية للقطاع المنكوب.

أيضا، دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي المواطنين/ات المصريين/ات للتظاهر يوم الجمعة 20 أكتوبر 2023 رفضا لفكرة تهجير الشعب الفلسطيني من غزة نحو مصر. ليتبين لاحقا أن الرئيس المصري كان يريد تظاهرات بطعم التأييد خاصة أنه كان مقدما على إنتخابات رئاسية بعد أقل من شهرين.

بعد أكثر من 10 سنوات من إغلاق المجال العام وحبس المتظاهرين استغل الشعب المصري فرصة فتح الشوارع للمناداة بالحرية للشعبين المصري والفلسطيني وإيقاف العدوان على قطاع غزة المنكوب رافعة شعارات شبيهة بتلك التي رفعها المتظاهرون/ات في 25 يناير 2011، إلا أن شعارات المواطنين/ات المصريين/ات لم تكن ضمن خطط السلطة التي أرادتها مظاهرات كرتونية من أجل استثمارها سياسيا فقامت بإخلاء ميادين التجمهر بالقوة في محافظتي القاهرة والإسكندرية والقبض على عدد من المواطنين وحبسهم احتياطيا حتى يومنا هذا على ذمة القضايا التالية :

- **القضية رقم 2469 لسنة 2023 حصر أمن الدولة العليا :** بدأت حيثيات القضية إثر إلقاء القبض على 14 مواطنا من متظاهري محافظة الإسكندرية بينهم/ن طفل يوم الجمعة 20 أكتوبر 2023، حيث قام المتظاهرون/ات بالنزول إلى الشوارع دعما ونصرة للقضية الفلسطينية، كما قاموا/من برفع بعض الهتافات التي اعتبرتها السلطة المصرية ترمز إلى ثورة 25 يناير.

  إثر ذلك، قامت القوات الأمنية المصرية بفض المظاهرات باستعمال القوة، وإلقاء القبض على 14 منهم، وتم عرضهم على نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة يوم الأحد الموافق لـ 22 أكتوبر 2023 وحسبهم احتياطيا بتهم مشاركة جماعة إرهابية والاشتراك في تجمهر.

- **القضية رقم 2468 لسنة 2023 حصر أمن الدولة العليا :** في يوم الجمعة 20 أكتوبر 2023، ألقت القوات الأمنية المصرية القبض على 42 مواطن مصري قاموا بالاحتشاد في ميدان التحرير بالقاهرة دعما ونصرة للقضية الفلسطينية.

- **قضية التوكيلات المزورة رقم 2255 لسنة 2023**

في 25 سبتمبر 2023، أعلنت الهيئة الوطنية للإنتخابات عن إنطلاق السباق الانتخابي للرئاسة في مصر من خلال القرار رقم 4 لسنة 2023 الذي يحدد الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية المصرية.

حدد القرار رقم 4 لسنة 2023 انطلاق الجدول الزمني بتلقي طلبات الترشح ابتداءا من يوم 5 أكتوبر 2023 حتى 14 أكتوبر من نفس السنة،[6] وقد نظمت الهيئة الوطنية للانتخابات شروط الترشح لرئاسة الجمهورية عن طريق القرار عدد 5 لسنة 2023 والذي يقتضي في مادته الثانية أن يزكى المترشح على الأقل عشرون عضوا على الأقل من أعضاء مجلس النواب أو يؤيده ما لا يقل عن 25000 مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمسة عشر محافظة على الأقل وبحد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة منها.[7] ثم حدد قرار الهيئة رقم 7 لسنة 2023 في مادته الأولى قواعد وإجراءات تأييد المواطنين لراغبي الترشح لمنصب الرئاسة، فقد نصت المادة الأولى على أن لكل مواطن مقيد بقاعدة بيانات الناخبين الحق في أن يؤيد أحد راغبي الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وذلك من خلال التقدم إلى أحد مكاتب التوثيق بمصلحة الشهر العقاري أو مقار البعثات الدبلوماسية حسب الأحوال وذلك وفق النموذج المعد لهذا الغرض ويتم إثبات توقيعه بمعرفة الموظف المختص بذلك.[8]

من خلال هذه القرارات المنظمة لعملية التزكية من أجل الترشح نلاحظ أن الهيئة أسندت للإدارة المصرية مهام استقبال التزكيات في مكاتب التوثيق بالشهر العقاري والذي يعتبر خطرا حقيقيا على نزاهة العملية الانتخابية خاصة وأن الرئيس الحالي مقدم على الترشح ومن مهامه كرئيس جمهورية آنذاك الإشراف على الجهاز التنفيذي للدولة بما فيها مصالح الشهر العقاري، أيضا لم يتم نشر نموذج التزكية للعموم على موقع الهيئة بل يجب تسلمه من نفس الجهاز الإداري.

---

6 قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 4 لسنة 2023

7 قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 5 لسنة 2023

8 قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 7 لسنة 2023

بمجرد إنطلاق جمع التزكيات قام مرصد بلادي لمراقبة نزاهة الانتخابات في أكتوبر 2023 برصد قيام الجهاز الإداري المنوط له قبول التزكيات بالتّضييق على المرشح الرّئاسي السابق النائب "أحمد الطّنطاوي" والتّنكيل بمؤيّديه ومنعهم/هن من تقديم التّوكيلات الرّئاسيّة بالقوة والتي وصلت أحيانا إلى الاعتداءات البدنية من قبل مؤيدي الرئيس الحالي، مما أفضى إلى منعهم/هن من حقّهم/هن في اختيار المرشّح الرّئاسي الذي يمثلهم.

كرد فعل على التضييق عليه قام المرشح الرئاسي المنسحب أحمد الطنطاوي بدعوة أنصاره إلى عمل توكيلات موازية للتّوكيلات الرّسميّة لإثبات الأعداد الفعليّة للمواطنين/ات الرّاغبين/ات بعمل التّوكيلات، والذين تم منعهم/هن من عملها بشكلٍ رسميّ داخل مقار الشهر العقاري، إما بدعوى عدم توفر موظفين/ات أو غيرها من المبررات من قبيل انقضاء مواعيد العمل الرّسمية اليوميّة أو زيادة أعداد المواطنين -أصحاب الأولوية- الرّاغبين في عمل التّوكيلات للمرشح الرّئاسي (عبد الفتاح السّيسي).

في 9 أكتوبر 2023، أعلنت وزارة الداخلية عبر صفحتها الرسمية إلقاء القبض على 8 أفراد من أعضاء الحملة الانتخابية للطّنطاوي -بينهم طفل- بادّعاء أنهم قاموا بتزوير أوراق التّوكيلات الرّئاسية، والقبض عليهم متلبّسين بترويجها بين المواطنين أمام مقار الشّهر العقاري، وعرضهم في نفس اليوم أمام نيابة أمن الدّولة العليا للتحقيق معهم بتهم أشهرها الانضمام لجماعة إرهابية ومشاركتها أهدافها، ومن ثم حبسهم احتياطياً.

لم تتوقف السّلطات المصريّة عند هذا الحد، ففي يوم 10 أكتوبر 2023 ألقت قوّات الأمن القبض على (3) أفراد آخرين من بينهم سيّدة، وذلك على خلفيّة تأييدهم/هن للطّنطاوي وإدراجهم/هن على ذات القضية.

في 16 أكتوبر 2023 رصدت بلادي زيادة كبيرة في أعداد المتهمين/ات في نفس القضية، حيث بلغ عدد المقبوض عليهم/هن بحلول الـ15 من أكتوبر الماضي (24) متهماً/ة بينهم/هن (3) سيدات وطفل، تم التحقيق معهم/هن جميعاً بنفس التهم، إضافة إلى تهمة جديدة مفادها "طباعة وتداول أوراق خاصة بالعملية الانتخابية دون إذن من السلطة المختصة".

صدر بحق (3) منهم/هن قرارات بإخلاء السبيل، نُفذّ اثنين منهم، وتم تدوير الأخير على ذمّة قضيّة جديدة.

قامت نيابة أمن الدّولة العليا بإحالة القضية إلى محكمة جنح المطرية، المنعقدة بمحكمة الأميرية، وتم ضم المرشح السّابق أحمد الطّنطاوي ومدير حملته الانتخابية إلى قائمة المتهمين/ات، لتنعقد أولى جلسات المحاكمة في القضية في يوم 7 نوفمبر الجاري، وقد تقرر تأجيلها لجلسة يوم 28 نوفمبر 2023 ثم تأجيلها لبداية سنة 2024.

- **القضيتين 708 لسنة 2023 و 744 لسنة 2023 "جماهير الأهلي شباب وأطفال داخل السجون"**

في 22 أبريل 2023، وعقب مباراة الأهلي والرجاء المغربي، ضمن مباريات كأس رابطة الأبطال الأفريقية، تمّ إلقاء القبض على عدد من مشجعي الأهلي، من بينهم ثلاثة أطفال، بدعوى محاولتهم دخول الاستاد بدون تذاكر، أو لحيازتهم ألعاب نارية "شماريخ". إثر ذلك تمّ عرضهم على نيابة مدينة نصر، التي قررت بدورها إخلاء سبيلهم بضمان مالي 500 جنيه، لكن لم يتم تنفيذ قرار النيابة، وتمّ تدويرهم بإدراجهم على ذمّة القضيّة رقم 708 لسنة 2023 حصر أمن الدّولة العليا.

بعد القبض على المشجعين وسجنهم على ذمة القضية 708 لسنة 2023 شنّت السّلطات حملة قبض ثانية نالت من 38 من مشجعي الأهلي من داخل منازلهم من بينهم 10 أطفال، وذلك إثر بثّ بعضهم مقاطع فيديو تتضمن حرق البطاقة الخاصة "فان أي دي" بموقع "تذكرتي"، وإبداء امتناعهم عن حضور المباريات داخل الاستادات حتى إطلاق سراح مشجعي النادي، والبعض الآخر قام بطباعة يافطة "بانر" بغرض الدعوة إلى وقفة احتجاجية للمطالبة بإخلاء سبيل الجماهير، فألقت السّلطات القبض عليهم، وتمّ إدراجهم على ذمة القضيّة رقم 744 لسنة 2023 حصر أمن الدّولة العليا، والمعروفة إعلاميّاً بقضيّة (جماهير أهلاوي).

- **نظرة على عمل لجنة العفو 2023**

أثناء حفل إفطار الأسرة المصرية في 2022، تمت موافقة رئيس الجمهورية على ما تم وصفه بـ«الحوار الوطنى»، فى السادس والعشرين من ابريل، مع رفع نتائج هذا الحوار إلى رئيس الجمهورية لتحويل التوصيات والمخرجات الناتجة عنه إلى سياسات عامة أو إلى مشروعات قوانين، بحسب طبيعة هذه المخرجات.

كان قد صرح رئيس الجمهورية أثناء الدعوة للحوار أنه سيكون للاتفاق على الأولويات الوطنية لمساعدة مصر على الانتقال إلى "دولة مدنية حديثة وديمقراطية تستوعب جميع أبنائها". كما أعلن عن إعادة إطلاق لجنة العفو الرئاسية للتوصية بإطلاق سراح السجناء.

بعد سنوات من حبس النظام المصري للمعارضين/ات والصحفيين/ات وكل من يعبر عن رأيه/ها، أكد رأس السلطة أن "الأمة تحتضننا جميعًا" وأن "الاختلاف في الرأي لا يفسد للوطن قضية".

منذ انبعاثها لم تنظم لجنة العفو الرئاسي بأي قرار رئاسي أو قانون شروط ومؤهلات العفو، كما لم تحدد صلاحياتها ومجال تدخلها أو حتى تركيبها.

إن غياب تنظيم صلاحيات اللجنة تجعلها في حالة تبعية مطلقة لهوى السلطة السياسية فالعفو الرئاسي قانونا يشمل المدانين/ات المتحصلين على حكم قضائي بات يقضي بسجنهم/هن بينما لا توجد آلية قانونية للعفو على المحبوسين/ات احتياطيا مما يجعل خروجهم/هن يرتكز على توصيات توجه إلى نيابة أمن الدولة.

خلال سنة 2023 رصدت بلادي تمتع 11 مواطنا/ة بالعفو الرئاسي بينهم/ن سيدتين، بينما تم إخلاء سبيل 313 من النيابة العامة ونيابة أمن الدولة بينهم/هن 9 سيدات.

في المقابل تتواصل حملات القبض على المواطنين/ات لأسباب سياسية وتدويرهم/ن على ذمة قضايا جديدة بعد إخلاء سبيلهم/هن من النيابة، كما تعتبر بلادي أن عدد السيدات المقبوض عليهن سنة 2023 يفوق المخلى سبيلهن أو المتمتعات بالعفو مما يجعل عمل لجنة العفو هزيل ولا يعالج مسألة السجن على أساس انتماءات سياسية بل يعمق عشوائية عمل الجهات الأمنية الذي يضرب عرض الحائط كل المواد القانونية التي تحمي المواطنين/ات

خاتمة وتوصيات

واصلت السلطة السياسية المصرية خلال سنة 2023 في اعتماد نفس النهج القمعي في حق النساء والأطفال، حيث تواصلت حملات القبض على المواطنين/ات المصريين/ات بسبب آرائهم بمعدل مرتفع نال من 114 مرأة وطفل كما تواصلت سياسات الحبس الاحتياطي دون موجب قانوني. أما الانتهاكات فقد سجلت بلادي حضور التدوير والاختفاء القسري والعنف المادي والنفسي والمؤسساتي على غرار السنوات الماضية.

أيضا، تميزت سنة 2023 بإعتماد محاكمة سياسية بمنهجية قانونية أكثر شراسة مفادها احالة المواطنين/ات وخاصة النساء والأطفال بتهم جنائية استدعت الحكم على العديد من الأطفال والنساء بقضاء سنوات طويلة خلف أسوار السجون وتم حرمانهم/هن من حقوقهم/ن الطبيعية المنصوص عليها في المواثيق الدولية المتمثلة أساسا في الحق في المحاكمة العادلة عن طريق تطويع قانون الاجراءات الجنائية لحرمان المتهمين/ات من حق التقاضي على درجتين.

تميزت سنة 2023 كذلك بالقضايا السياسية المرتبطة بالشأن العام، فقد نالت السلطات الأمنية من المناصرين/ات للمرشح الرئاسي المعارض "أحمد الطنطاوي" وسجنهم/ن على ذمة قضايا معروفة إعلاميا باسم "قضية التوكيلات المزورة"، وسجلت بلادي حضور قضايا التظاهر على خطى السنوات الفارطة فنجد أبرزها قضايا دعم الشعب الفلسطيني في غزة والإسكندرية.

بناءا على كل ما سبق ومع تسجيل الانتهاكات الممنهجة التي تقوم بها السلطة في حق النساء والأطفال ترفع بلادي جزيرة الإنسانية مجموعة من التوصيات العاجلة :

1. التوقف الفوري عن القبض على المواطنين/ات وخاصة النساء والأطفال على ذمة القضايا السياسية
2. تعديل القوانين الجنائية بما يتناسب مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان
3. العمل على ضمان استقلالية السلطة القضائية
4. تجريم الإخفاء القسري وإعتباره ضربا من ضروب التّعذيب
5. إنشاء دوائر قضائية استثنائية للنظر في القضايا المتعلقة بالاتهامات التي تحمل طابع سياسي
6. تدعيم قانون الطّفل بأدوات رقابة ذات فاعلية
7. العمل على إنشاء آلية عدالة انتقالية قوامها مراجعة أحكام المحتجزين/ات دون إرتكاب جرائم
8. عمل الدولة المصرية على ضمان استقلالية السلط وإعلاء سلطة القانون لتوفير عدالة نافذة وحقيقية
9. إطلاق سراح سجناء/ات الرّأي مع توفير آليّات لإعادة التّأهيل والإدماج في المجتمع